الأمم المتحدة

E/2018/48

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 February 2018
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٧

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا عاما للتعاون المشترك القائم بين الوكالات في إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٧. ويلقي التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتشجيع اتباع نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية، سعيا إلى زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يدعم الولايات الحكومية الدولية.

وفي عام ٢٠١٧، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعزيز القدرات الجماعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال جهود مشتركة في مجال المخاطر والقدرة على الصمود واتباع قيادة منظومة الأمم المتحدة لنهج مشترك. وشدد المجلس، عن طريق لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، على الإسهام المتواصل دوما للابتكارات العلمية والتكنولوجية في التنمية المستدامة. وركز، من خلال لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، على المسائل الإدارية والتنظيمية التي لها آثار على نطاق المنظومة في مجالات الموارد البشرية والمعلومات والمالية والميزانية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمشتريات. ومن أجل زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أثرها، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باستعراض دوره في مجال الدعم التنفيذي وواصل تعميم أهداف التنمية المستدامة وتسريع تنفيذها، ودعم تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويلقي التقرير الضوء أيضا على أنشطة التنسيق التي عمل فيها المجلس مع هيئات أخرى مشتركة التمويل.

130318 070318 18-02934 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ . . . . . ٤

ثالثا – تحسين المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وبث روح الابتكار فيها ٩

رابعا – تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وكفاءتها واتساقها وتأثيرها . . . ١٤

خامسا – تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ١٧

سادسا – تحسين الشفافية والمساءلة ١٨

سابعا – التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الأخرى المشتركة التمويل ١٩

ثامنا – الاستنتاجات ٢٠

أولا – مقدمة

١ – عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د–٦٠)، يتضمن هذا التقرير استعراضا عاما للعمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وهو يستجيب أيضا لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ المتعلق بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والداعي إلى إدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقرير الاستعراض السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي تدرسه أيضا لجنة البرنامج والتنسيق. ويغطي هذا التقرير عام ٢٠١٧.

٢ – وقد أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٩/٧٢، بتقرير الاستعراض السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٦ (E/2017/55)، على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن أعمال دورتها السابعة والخمسين (انظر A/72/16، الفصل الثالث – ألف). ويبرز هذا التقرير الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في عام ٢٠١٧ تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويعمل المجلس، بصفته هيئة تنسيق، إلى جانب آلياته الفرعية، أي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تعزيز اتساق السياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية وذلك بغية زيادة فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. وتتفق أنشطة المجلس مع الولايات الحكومية الدولية وتدعم أولويات الدول الأعضاء.

٣ – وشددت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، على دور منظومة الأمم المتحدة في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وأشارت إلى الميزة النسبية لمنظومة تتوافر لها الموارد الكافية وتتحلى بالنجاعة والانسجام والكفاءة والفعالية. ويبيّن هذا التقرير كيف ركّز مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية الجهود، طوال عام ٢٠١٧، على دعم تنفيذ الخطة العالمية الجديدة.

٤ – وعند تولي الأمين العام لمنصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دعا إلى تنشيط منظومة الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في التعددية الفعالة وأداة ملائمة جدا لمواجهة التحديات العالمية وبلورة إجراءات جماعية. وفي هذا الصدد، اضطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية بدور محوري في تقريب كيانات منظومة الأمم المتحدة من بعضها البعض اعترافا بترابطها وسعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة. وبقيادة الأمين العام بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أجرى المجلس استعراضا للتأكد من أنه في وضع جيد يمكنه من توفير القيادة التطلعية والعمل كمحرك للتكامل والاتساق لدعم العمل وتنفيذ الولايات على نطاق المنظومة دعما للدول الأعضاء (انظر A/72/124-E/2018/3، الفقرة ٩١). وواصلت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تولي المسؤولية عن التنسيق والاتساق في مجال السياسات على نطاق المنظومة بشأن المسائل البرنامجية والإدارية، على التوالي، فيما اضطلعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أساسا بدور دعم تنفيذي على المستوى القطري. وسعيا من المجلس إلى الحفاظ على مسؤوليته الرئيسية المتمثلة في تقديم توجيه استراتيجي رفيع المستوى على نطاق المنظومة، مع ترك المسائل المتعلقة بالعمليات والتنفيذ للهيئات الأخرى، وافق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ على أن يفصل الأدوار المتعلقة بالسياسات البرنامجية والإدارية على نطاق المنظومة (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) عن الدعم التنفيذي (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، مع جعل المجموعة خارج هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر CEB/2017/2).

٥ - وظلت الشفافية والمساءلة من الأولويات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. إذ واصل المجلس، في عام ٢٠١٧، ممارساته المتمثلة في المشاركة بنشاط في عمليات تبادل الآراء الموضوعية مع الدول الأعضاء، عن طريق حوارات رسمية وغير رسمية، وزيادة إثراء المعلومات المتوافرة على موقعه الشبكي[(١)]. وواصل المجلس أيضا التنسيق مع الهيئات الأخرى المشتركة التمويل، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، وكذلك مع مجلس مراجعي الحسابات.

ثانيا - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/٨، الذي أكدت فيه الجمعية على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة الدعم المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واصل المجلس إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لهذه المسألة، مع التركيز بوجه خاص في عام ٢٠١٧ على مساهمة الابتكارات التكنولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والجهود المشتركة في مجال المخاطر والقدرة على الصمود، واعتماد قيادة منظومة الأمم المتحدة لنهج مشترك.

٧ - ويشار بشكل كبير في جميع أجزاء خطة عام ٢٠٣٠ إلى أهمية الابتكار العلمي والتكنولوجي في مواجهة العديد من تحديات التنمية المستدامة والتعجيل بالتقدم البشري (انظر القرار ٧٠/١، الفقرة ١٥). وفي الوقت نفسه، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٤٢ بأن وتيرة ونطاق التغير التكنولوجي السريع يمكن أن تترتب عليهما آثار بعيدة المدى، إيجابية وسلبية على حد سواء، بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يستوجب التعاون الدولي وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات.

٨ - وتناول مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧، مسألة الابتكارات العلمية والتكنولوجية (التكنولوجيات ''الرائدة'') التي يحتمل أن يكون لها أثر كبير في المجالات الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وقام المجلس، مسترشدا بالتحليلات التي أجرتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بدراسة معمقة لمخاطر وفرص التنمية المستدامة المرتبطة بأوجه التقدم التكنولوجي، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي، والفضاء الإلكتروني، والتكنولوجيا الأحيائية، وآثار التكنولوجيات الناشئة على السلام والأمن من أجل تحديد المجالات والطرائق المناسبة لإشراك منظومة الأمم المتحدة في المداولات بشأن التكنولوجيات الرائدة دعما للدول الأعضاء.

٩ - ولاحظ المجلس بعض الخصائص المشتركة للتكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك تطورها السريع، وإمكاناتها التحويلية لكن التخريبية أيضا، وآثارها على الأخلاق وحقوق الإنسان، وغياب الأطر المعيارية والتنظيمية الكافية لتوجيه تطويرها واستخدامها على نحو سليم أخلاقيا. وإذ سلم بالطابع الشامل والمترابط للتكنولوجيات الرائدة، خلص إلى ضرورة اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات، يستوجب مشاركة منظومة الأمم المتحدة بأسرها على أساس الاتساق الاستراتيجي والمواقف الموحدة والعمل المنسق في جميع ركائز عمل الأمم المتحدة. وتحديدا، شدد المجلس على أن التقليل إلى أدنى حد من مخاطر التكنولوجيات

(١) www.unsceb.org.

الابتكارية وتسخير منافعها أمران أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويتعين إدماجهما في جميع جهود الأمم المتحدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولمنظومة الأمم المتحدة دور هام تؤديه في دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، وتقوم عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة بالفعل بذلك بشكل نشط في إطار ولاياتها الحالية ومجالات خبرتها. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن الابتكارات التكنولوجية، عند تطبيقها على طرق أداء العمل، أن تحسن فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج. ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة استكشاف مجالات لمشاركة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرائدة، تشمل المشاركة الخارجية فيما يتعلق بهذه بالتكنولوجيات الجديدة والتطبيق الداخلي لهذه التكنولوجيات.

١٠ - وتحت رعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، سيجري في عام ٢٠١٨ تكثيف العمل التحليلي بشأن التحديات والفرص الناتجة عن التكنولوجيات الناشئة فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيات الجديدة. وستواصل اللجنة، استنادا إلى عملها في عام ٢٠١٧، دراسة أثر التكنولوجيات الجديدة على مجالات حيوية مثل أسواق العمل والأمن الغذائي والتعليم والتعلم. وترمي هذه الجهود إلى التوصل إلى فهم مشترك للتحديات المعقدة التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة وما تنطوي عليه من إمكانات لتعزيز التقدم البشري والتنمية المستدامة وتقاسم المعارف بشأن هذه التحديات والإمكانات، وهو ما سيمكن على أساسه تطوير الجهود في المنظومة بأسرها، حسب الاقتضاء، لتوسيع نطاق جهود منظومة الأمم المتحدة دعما لخطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارا متكاملا للعمل يرمي إلى إحداث تحسن ملحوظ في حياة شعوب العالم، وحماية الموارد الطبيعية للأرض، وتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وقد طرح هذا التحول الأساسي في التعاون الإنمائي تحديا لمنظومة الأمم المتحدة يتمثل في استحداث أدوات وطرق جديدة للعمل من أجل الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات خطة متكاملة، بما في ذلك في سياق مجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي عام ٢٠١٧، عرضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج نتاجين رئيسيين كي يقرهما المجلس: إطار تحليلي بشأن المخاطر والقدرة على الصمود وإطار قيادة خاص بمنظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وأقر كل من الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٦٢، ومجلس الأمن، في قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، صراحة بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وأن اتباع العناصر الفاعلة ذات الصلة لنهج متكامل ومتسق بالغ الأهمية للحفاظ على السلام، وتحسين احترام حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية. وأيد مجلس الرؤساء التنفيذيين إطارا تحليليا بشأن المخاطر والقدرة على الصمود (انظر CEB/2017/6، المرفق الثالث) في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧، وكانت وضعته من خلال عملية تشاورية صارمة فرقة عمل تابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بقيادة برنامج الأغذية العالمي، وبمشاركة ٢٥ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - ويقدم الإطار التحليلي نهجا استباقيا مراعيا للمخاطر وقائما على الوقاية إزاء الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة دعما لخطة عام ٢٠٣٠، يعزز المشاركة المتسقة والمنسقة على نطاق المنظومة. ويرمي الإطار إلى تحقيق فهم وتطبيق منسقين لمفهومي المخاطر والقدرة على الصمود في جميع جهود منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة، والمساعدة الإنسانية، والسلام والأمن وحقوق الإنسان، كأساس لتعزيز التحليل المتسق والشامل والتخطيط المشترك.

١٤ - وتوجد ثلاثة عناصر في صميم الإطار: (أ) التفكير النُظمي؛ (ب) معادلة المخاطر والقدرة على الصمود؛ (ج) ”منظور“ وقائي. ويمكن الجمع بين هذه العناصر لتشكيل نهج منسق في التصدي للتهديدات التي يمكن أن تؤدي إلى انتكاس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن استخدام التفكير النظمي لوصف العلاقات الأساسية فيما بين المخاطر وغيرها من مسائل التنمية المستدامة على مستويات متعددة، فيما تكون معادلة المخاطر والقدرة على الصمود مفيدة لتنظيم الجهود على مستوى مختلف الركائز وتحديد نتائج جماعية. ويهدف تطبيق منظور وقائي إلى المساعدة على تشجيع اتباع نهج استباقي في تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود والحد من المخاطر.

١٥ - ومن المتوقع أن يساعد إقران النهج الاستباقي والمراعي للمخاطر المبين في الإطار بجهود فعالة لدعم إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الزيادة إلى أقصى حد في أثر عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري المضي قدما نحو تنفيذ الإطار على الصعيد القطري في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبشكل أعم، وبالنظر إلى تركيز الإطار على الجمع بين مختلف ركائز الأمم المتحدة حول نتائج جماعية وإمكانية تطبيقه على جميع أنواع التهديدات، سيساعد على تفعيل العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية، والسلام وحقوق الإنسان، وسيكمل المبادرات الجارية، مثل مبادرة ”طريقة العمل جديدة“[٢] لخطة العمل من أجل الإنسانية والنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ (انظر CEB/2017/4/Add.1). وكإجراءات متابعة ملموسة موجهة نحو تعزيز الاتساق في جميع الأطر التي تقودها الأمم المتحدة وتشجيع تنفيذها على الصعيد القطري، سيجري إعداد مبادئ توجيهية تنفيذية من خلال العمليات القائمة المشتركة بين الوكالات لكي توافق عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٦ - وتعد تنمية قدرات قيادة الأمم المتحدة مجالا آخر يتطلب أدوات محدثة للتعامل مع السياق الدولي الحالي المعقد والمترابط. وفي إطار الاستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٤٣ بأن توائم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرات موظفيها من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بسبل منها بناء قيادة قادرة على تحقيق التحول ومزودة بالصلاحيات اللازمة، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين إطارا لقيادة منظومة الأمم المتحدة في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (CEB/2017/1، المرفق). والقصد من ذلك هو إنشاء ثقافة مشتركة في مجال القيادة في الأمم المتحدة تتسق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تقديم خطة لبناء وتعزيز قدرات الأمم المتحدة. وشارك في وضع هذا الإطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتولت تيسيره كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وهو يحدد بالتفصيل ”الأعضاء“ في قيادة الأمم المتحدة ”والأدوار المنوطة بهم وكيفية أدائها“.

١٧ - وينص الإطار على أنه في البيئة العالمية الحالية البالغة الصعوبة، يجب أن تستند قيادة الأمم المتحدة إلى معايير ومبادئ وأن تكون شاملة وخاضعة للمساءلة ومتعددة الأبعاد وذات أثر تحويلي وتعاونية ومتفانية في عملها. وينبغي أن تتجلى سلوكيات القيادة في دعم خطة عام ٢٠٣٠ بأربعة طرق رئيسية، أي من خلال (أ) التركيز على تحقيق أثر لصالح الفئات المستفيدة من خدمات الأمم المتحدة، (ب) حفز التغيير المفضي إلى إحداث تحول، (ج) استخدام التفكير النُظمي، (د) الانخراط في الإبداع

(٢) انظر: https://www.agendaforhumanity.org/initiatives/5358.

المشترك من خلال الشراكة. والجدير بالذكر أن الإطار ليس مجرد أداة لإدارة الموارد البشرية، بل هو أيضا وسيلة قوية يمكن من خلالها تشجيع إحداث تغيير ثقافي أوسع نطاقا على خلفية جهود الإصلاح الواسعة النطاق التي يبذلها الأمين العام.

١٨ - ويُعتزم إدماج السمات القيادية التي حددها الإطار ضمن جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة، وعلى جميع المستويات وفي جميع الوظائف والمواقع. ويمنح نهج التفعيل المتفق عليه للمنظمات مرونة واسعة النطاق في تحديد أفضل خريطة طريق للتنفيذ على مستوى الكيانات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لما تكلف به من ولايات، وما تقدمه من عروض القيمة الفريدة، وما لديها من احتياجات محددة. وعلى الصعيد العالمي، تواصل كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة دعم اعتماد الإطار وإعمال مبادئه من خلال مناسبات تدريب وتعلم تنظَّم من أجل المنظومة بأكملها. وعلى الصعيد القطري، أدمج الإطار بالفعل في البرنامج التوجيهي للمنسقين المقيمين المعينين حديثا، وسيُدمج أيضا في مبادرات اختيار القيادات وتنمية مهاراتها وأدائها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٩ - وفي عام ٢٠١٧، وبالإضافة إلى العمل على نطاق المنظومة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين تلبية الدعوات التي وجهتها الجمعية العامة للتنسيق على نطاق المنظومة في متابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، بذل المجلس، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، جهودا ملموسة لتحسين التعاون في دعم اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعمل أيضا على تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج المؤتمر الرابع للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا.

٢٠ - ومن المسلم به أن تغير المناخ واحد من أكبر التحديات العالمية، ويتطلب تعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات من أجل حماية المناخ العالمي خدمة لمصلحة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (انظر قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢). وتضطلع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدور مهم في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الحد من مخاطر تغير المناخ وآثاره، وزيادة قدرة البلدان على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز القدرة على تحمل هذا التغير.

٢١ - وعلى سبيل المساهمة في التصدي العالمي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧، نهجا استراتيجيا لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ (انظر CEB/2017/4/Add.1)، وضعته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، من خلال عملية تشاور مشتركة بين الوكالات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. ويسترشد النهج الاستراتيجي بالالتزام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة بتحسين كل من التعاون في مجال دعم الدول الأعضاء في الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وَتقديم هذا الدعم، ويهدف إلى تعزيز العمل المتكامل في مجالي تغير المناخ والتنمية المستدامة وتعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ على الصعيد القطري. ويستند النهج إلى المبادئ الأساسية المشتركة للمجلس التي ينبغي أن ينبني عليها نهج للعمل في مجال تغير المناخ على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتي اعتمدها المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦ (انظر E/2017/55)، ويهدف إلى تعزيز تفعيل هذه المبادئ.

٢٢ - ويحدد النهج الاستراتيجي ثمانية مجالات مواضيعية ذات تأثير، ستستفيد من زيادة وتحسين التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه المجالات التوجيهات المعيارية المتعلقة بتغير المناخ؛ والعلاقات بين المساهمات المحددة وطنيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ والعلوم والتكنولوجيا والمعارف والابتكار؛ والبيانات والملاحظات؛ وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ؛ والمسائل المتعلقة بتغير المناخ؛ والتعليم والدعوة والعمل التعاوني. ويُنفذ النهج الاستراتيجي من خلال الأدوات والمبادرات والآليات القائمة على المستويات العالمي والإقليمي والقطري من أجل الاستفادة من الخبرات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة ومنع الازدواجية والتكرار. وفي البلدان المستفيدة من البرامج، يكتسي كل من نظام المنسقين المقيمين، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية التابعة له، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أهمية محورية في التنفيذ.

٢٣ - وأشارت الدول الأعضاء مرارا إلى ضرورة دعم أشد البلدان ضعفا، ولا سيما أقل البلدان نموا. وما فتئ المجلس يتلقى، اعتبارا من دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، آخر ما يستجد من معلومات بشأن المتابعة التي تتم على نطاق المنظومة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في اسطنبول، بتركيا، في عام ٢٠١١[٣]. ويقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقارير مرحلية منتظمة، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التي أحاطت علما بآخر التطورات في دورتيها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين.

٢٤ - وركزت تلك المعلومات المستجدة على الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز الفعالية العامة لدعم منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا وتعزيز قدرة تلك البلدان على اجتذاب هذا الاستثمار، على النحو الصادر به تكليف في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٤]. وقام الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا، تحت قيادة مكتب الممثل السامي، والمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، تحت قيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بدعم مجموعة من التوصيات من أجل المساعدة على زيادة تغطية ونطاق وفعالية دعم منظومة الأمم المتحدة من أجل تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا. وأنشئت لجنة تقنية مشتركة بين الوكالات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لتقديم المشورة بشأن تنفيذ تلك التوصيات. ونظرت اللجنة في إنشاء أداة على شبكة الإنترنت لزيادة وتيسير تبادل المعلومات بشأن أنشطة تشجيع الاستثمار؛ وبرنامج مكرس لتنمية القدرات لصالح الوكالات المعنية بتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا؛ وآلية لرصد الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا من أجل تقديم التحليل وآخر المعلومات بشأن اتجاهات وفرص وتحديات الاستثمار في تلك البلدان؛ وتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمديرين التنفيذيين على مستوى الوزارات بشأن الاستثمار في أقل البلدان نموا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيعقَد أثناء منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام ٢٠١٨. وستواصل

(٣) وفقا للعديد من قرارات الجمعية العامة، ومن بينها القرار ٧٢/٢٣١ الصادر مؤخرا.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٤، الفقرة ٦٩، والقرار ٧٢/٢٣١، الفقرة ٢٦.

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج المشاركة في أعمال اللجنة التقنية المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٨ من خلال إجراء استعراضات منتظمة وتقديم إرشادات بشأن التقدم المحرز في هذه الأعمال.

ثالثا – تحسين المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وبث روح الابتكار فيها

٢٥ – في عام ٢٠١٧، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، جهوده الرامية إلى تعزيز وتنسيق الإصلاحات المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيمية ذات الأهمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بهدف الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق تعزيز وتسريع التنسيق الإداري فضلا عن الاعتراف المتبادل بممارسات العمل والمواءمة بينها. ويرتكز عمل اللجنة ارتكازا تاما على الولايات الناشئة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات وعلى قرارات حكومية دولية أخرى.

٢٦ – وتشارك معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إعادة تكييف استراتيجياتها وخطط عملها ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وإلى التركيز على النتائج والآثار المحققة على أرض الواقع. واجتمعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في شكل معتكف وعرضت الخبرات ذات الصلة بالمبادرات الإدارية على جميع مستويات المنظومة، بما في ذلك تبسيط الأطر التنظيمية والسياساتية؛ واللامركزية وتفويض السلطة؛ ودور القيادة في حفز التغيير؛ والاستفادة من التكنولوجيا؛ وآليات المساءلة؛ وتيسير مهام الدعم بالنسبة للمكاتب الميدانية المتكاملة.

٢٧ – ودعمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى رؤية الأمين العام للإصلاح الإداري، ضمن المعالم التي حددتها لاحقا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المتصل بالموضوع (A/72/7/Add.24) والجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٦٦.

٢٨ – واستكشفت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مختلف نهج اللامركزية المعتمدة أو المتوخاة في منظومة الأمم المتحدة، وما يرتبط بها من نجاحات وتحديات، وسمات وقيمة الأدوات التي تسترشد بالامتثال والمساءلة عن النتائج. وركزت المناقشات على كيفية اعتماد المعايير الدولية لإدارة المخاطر، والمساءلة، والرقابة من أجل تحقيق قيمة حقيقية للمنظمات وأصحاب المصلحة، وتشجيع تولي زمام الأمور والمشاركة على نطاق المنظمات، وتجنب استحداث مستويات إضافية من البيروقراطية. وأيدت اللجنة تكوين جماعة من الممارسين في مجال إدارة المخاطر المؤسسية لتبادل المعارف والمعلومات بشأن أفضل الممارسات وطرح المزيد من المقترحات الجماعية لدعم هذا المسعى المشترك.

٢٩ – وقد حققت الأعمال الجارية التي تؤديها فرقة العمل المعنية بواجب العناية في البيئات الشديدة الخطورة والتابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى نتائج مهمة في صياغة نُهج أفضل لإدارة المخاطر، إلى جانب تدابير للتخفيف والوقاية. وتمثل فرقة العمل نهجا جديدا في عمل اللجنة، حيث تتميز بتركيبتها المتعددة المهام والتعاون المتكامل بين الشبكات التقنية في منظومة الأمم المتحدة وتمثيل الكيانات، مما ييسر اتباع أساليب العمل المتزامنة بدلا من الأساليب المتتابعة. ولما كان مطلوبا من منظومة الأمم المتحدة ”أن تظل وتعمل“ في بيئات متزايدة الصعوبة، فإن هذه العمليات البالغة الأهمية تقترن بمخاطر جسيمة تواجه قوة العمل التابعة لها: ولا يقتصر الأمر على الموظفين الدوليين، بل يمتد أيضا وعلى نحو متزايد

ليشـــمل العدد الكبير من الموظفين المحليين والقوة العاملة المنتســـبة في الميدان. واعترافا بهذه المســـؤوليات المتعددة الجوانب إزاء العاملين في البيئات الشديدة الخطورة، قررت اللجنة وضع إطار لإدارة المخاطر يتعلق تحديدا بواجب العناية[٥]، يشـــمل عملية تقييم منظمة تتضـــمن لوحة متابعة ومعايير ومؤشـــرات، ويكفل تقديم معلومات واضحة إلى الإدارة العليا في المنظمات بشأن الأخطار المحلية وسبل التصدي لها. وقررت اللجنة أيضا أن توسع فرقة العمل نطاق عملها ليشمل الموظفين في جميع البيئات، مع التركيز على تحسين التوجيهات وتعزيز الإجراءات في المجالات الوظيفية للرعاية النفسية – الاجتماعية والصحية والطبية، وإدارة الموارد البشـرية، والسـلامة والأمن أثناء المرحلة التحضـيرية للانتداب أو النشـر، ومرحلة شـغل الوظائف المعنية، ومرحلة بما بعد الانتداب.

٣٠ - وفي إطار زيادة الاستثمار في مجال البيانات، وهي من الأنشطة التي تبرز في الخطة الاستراتيجية للجنة الإدارية الرفيعة المســـتوى للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أقرت اللجنة مبادرة مشـــتركة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل (أ) الابتعاد عن هيكل بيانات كان مصـــمما في الماضـــي على أســـاس فئات بيانات ونهج لتجميع البيانات وضـعت في حقبة سـابقة لوضـع أهداف التنمية المسـتدامة؛ (ب) وضـع خريطة طريق من أجل تصـميم ”مكعب بيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة“ أكثر شمولا وتفصيلا يكون متوافقا مع الأهداف (انظر CEB/2017/5، الفقرة ١٤).

٣١ - وشـاركت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بنشـاط في المناقشـات المتعلقة بعملية إصـلاح مكاتب الدعم الإداري التابعة للمكاتب الميدانية وفي العملية الرامية إلى وضـــع مخططات لهياكل إجراءات العمل/مهام مكاتب الدعم الإداري الحالية بوضعها الراهن على الصعيدين القطري والإقليمي، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في تقريره الصـــادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ والمعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المســـتدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مســـتقبل أفضـــل للجميع“ (A/72/124-E/2018/3). وســـتواصـــل اللجنة العمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضـع اسـتراتيجية تحقق إنشـاء مكاتب مشـتركة للدعم الإداري لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام ٢٠٢٢، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في تقريره الصـادر في كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧ والمعنون ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة“ (A/72/683-E/2018/7).

٣٢ - وظل تحقيق المســاواة بين الجنســين وتمكين المرأة أولوية بالنســبة لمجلس الرؤســاء التنفيذيين على مدى عقود. وتابعت اللجنة عن كثب وضع وإطلاق استراتيجية الأمين العام لتكافؤ الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة[٦]. وتبادلت المنظمات الأعضـــاء الخبرات والدروس المســـتفادة فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي نجحت والتحديات التي صودفت في سعيها إلى تحقيق تكافؤ الجنسين وتنوع أوسع نطاقا، والتزمت بدعم تنفيذ الاستراتيجية على نطاق المنظومة.

٣٣ - وواصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى جهودها الرامية إلى تعزيز الاعتراف المتبادل والمواءمة في مجال المشتريات. وسُجلت في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ زيادة بنسبة ٢٢٩ في المائة في عدد البائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، الذي وصل إلى ما يزيد على ١٤٨ ٧٧٥ بائعا، وكان

(٥) انظر: https://www.unsystem.org/content/duty-care.

(٦) انظر: https://iseek-newyork.un.org/system/files/17-00102b_gender_strategy_report_13_sept_2017.pdf.

أكثر من ١٠٠ ٠٠٧ منهم (يمثلون ٦٧ في المائة من المجموع) من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستأثر البائعون من تلك البلدان أيضا بنسبة ٥٨,٥ في المائة من مجموع حجم المشتريات. وعلى مستوى المقر، أبلغ الأعضاء الـ ١٨ في مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة في جنيف عن تجنب سنوي للتكاليف قدره ٣٧,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٦، في حين استعرضت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها طرائق تعاونها، مما أدى إلى تحقيق وفورات من خلال زيادة التنسيق وحشد الفعالية والاستفادة من وفورات الحجم (بما في ذلك المناقصات المشتركة، والاعتماد على العقود القائمة لكيانات أخرى، وإعادة استخدام نتائج مناقصات الوكالات الأخرى). ويجري إحراز تقدم في كوبنهاغن ونيويورك أيضا. وأدى مشروع شراء مشترك للمركبات إلى إبرام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل بشأن ١١ نوعا من المركبات، تغطي الغالبية العظمى من احتياجات المنظومة. وقد استخدم كل من إدارة الدعم الميداني التابعة للأمانة العامة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي العقد الأول الذي تم إنشاؤه، وذلك لمشتريات بقيمة ١٨,١ مليون دولار. وبما أن هذا العقد أرخص بنسبة ٧ في المائة من أي عقد آخر مع نفس المنتِج في المنظومة، تبلغ الوفورات المحققة ١,٢٧ مليون دولار، إذْ وفّر العقد بالفعل عائدَ استثمار كامل. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى دراسة لتحديد السلع الأساسية الجديدة المرتفعة القيمة التي يُحتمل اتباع الشراء التعاوني بشأنها. وسيبدأ تنفيذ التوصيات الناتجة عنها في عام ٢٠١٨. وأخيرا، وافقت الشبكة على الاشتراك في وضع نهج لحساب الوفورات الناجمة عن الشراء التعاوني.

٣٤ - واستجابةً لطلب قدمته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٣٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فرقة عمل في عام ٢٠١٦ لوضع تعريف وحيد متفق عليه، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لما يشكل غشا وغشا مشتبها فيه أو مفترضا، وهو أمر أساسي لوضع سياسات فعالة لمكافحة الغش من أجل ضمان توافق البيانات ذات الصلة وقابليتها للمقارنة بين الكيانات ولتحسين الشفافية بصفة عامة. واعتمدت اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧ هذين التعريفين الموحدين للغش والغش المفترض. وسيُنتظر من فرادى المنظمات تفعيل التعريفين الموحدين المتفق عليها ضمن أطرها التنظيمية وصكوكها القانونية وسياساتها، حسب الاقتضاء، وفقا لمتطلباتها المحددة وفي إطار زمني مناسب للظروف الخاصة بكل منظمة.

٣٥ - وفي مجال المالية والميزانية، واصلت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى عملها بشأن الاعتراف المتبادل والمواءمة في مجال العقود المصرفية. ففي عام ٢٠١٧، أُبرم اتفاق رئيسي إضافي للخدمات المصرفية مع مصرف سيتيبَنك (Citibank)، ليصل مجموع الاتفاقات إلى ثلاثة، بما في ذلك الاتفاقان اللذان تم التوصل إليهما مع مصرفي إيكوبنك (Ecobank) وستاندرد تشارترد بنك (Standard Chartered Bank). وتكفل الاتفاقات الرئيسية للخدمات المصرفية، التي تنطبق على منظومة الأمم المتحدة برمتها، وجود هيكل موحّد للرسوم، وتسمح بالتحسن المنتظم في مستويات الخدمة، وتوفر الاتساق والبساطة في التوثيق القانوني، مع التفاوض مسبقا بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والاتفاق عليها على نحو كامل. وحتى الآن، أُنجز ما مجموعه ٢٦ اتفاقا مصرفيا محليا مشتركا، مما أفضى إلى انخفاض إجمالي في الرسوم المصرفية والمخاطر التشغيلية. ومن المقرّر إنجاز ١٣ اتفاقا إضافيا في عام ٢٠١٨.

٣٦ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ باء المتعلق بجملة أمور منها إدارة الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عمله بشأن دراسة خيارات أخرى لزيادة الكفاءة واحتواء التكاليف، من خلال تحليل القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتعريف الخطط الصحية وتمويلها وإدارتها، وبأموال والتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقُدِّم إلى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تقريرٌ للأمين العام عن نتائج الدراسة (A/71/698 و A/71/698/Corr.1). وتواصل العمل في هذا المجال في عام ٢٠١٧ فيما يتصل بالمفاوضات الجماعية مع مقدمي الرعاية الصحية وشركات إدارة المطالبات؛ ومواءمة المبادئ التي توجِّه تقييم الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ وتحليل مدى ملاءمة الفرص المتاحة للاشتراك في التغطية الأولية في إطار خطط التأمين الصحي الوطنية وإمكانية تطبيقها وآثارها المالية. وطلبت الجمعية العامة أن يقدم الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تقريرا في الدورة الثالثة والسبعين في عام ٢٠١٨.

٣٧ - وفي مجال الموارد البشرية، تولّت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، عن طريق شبكة الموارد البشرية التابعة لها، التنسيق على نحو نشط بشأن مواصلة تنفيذ نتائج الاستعراض الشامل الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحّد بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٤). وبذلت الشبكة، خلال عام ٢٠١٧، جهدا كبيرا في الإعداد للتنفيذ السريع للتغييرات على نطاق المنظومة، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام الجديد لمنحة التعليم. وشمل ذلك تبادلا نشطا للآراء بشأن ممارسات التنفيذ وطرائقه على نطاق مختلف مجموعات مستخدمي التخطيط المركزي للموارد لشتى مقدمي الخدمات. وشاركت الشبكة أيضا على نحو نشط في المشاورات خلال المرحلة التي تلت استعراض اللجنة، وركزت على استخدام فئات الموظفين، بما في ذلك المشاركة في فريق عامل تابع للجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن هذا الموضوع.

٣٨ - وواصلت شبكة الموارد البشرية أيضا تبادل الخبرات بشأن الدروس المستفادة وتقاسمت أفضل الممارسات في مجال إدارة الأداء، بما في ذلك إدارة أوجه القصور في الأداء. وشمل ذلك استعراض قضايا المحاكم ذات الصلة بالموضوع بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٣٩ - وأنجزت شبكة الموارد البشرية دراستها بشأن الجدوى وتحليلا للتكاليف والعوائد من أجل إنشاء مركز عالمي للخدمات المشتركة للموارد البشرية - أي تصنيف الوظائف والتحقق من الجهات المرجعية. وأيّدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الخطة التي قدمتها جميع المنظمات المشاركة من أجل ”بدء تشغيل“ المركز في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٤٠ - وفي الدورة العادية الثانية للمجلس، أقرّت المنظمات الأعضاء بأن التصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يستحق أكبر قدر من الاهتمام والالتزام من جانب قيادة الأمم المتحدة بأسرها. ورحّب المجلس باقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فرقة عمل تعنى بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبدأت فرقة العمل عملها في أواخر عام ٢٠١٧، بقيادة رئيسة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وتعتزم تقديم أول تقرير مرحلي عن أعمالها إلى اللجنة في دورتها في الربع الثاني ومن المتوقع أن تنجز عملها بحلول دورة الربع الأخير التي ستعقدها اللجنة في عام ٢٠١٨.

٤١ - ويُقِرّ مجلس الرؤساء التنفيذيين بأهمية تعدد اللغات، وقد واصل جهوده الرامية إلى تعزيز تعدد اللغات وتيسيره استجابةً لقرارات الجمعية العامة ٢٩٢/٦٧ و ٣٢٤/٦٩ و ٣٢٨/٧١. واعتمدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧ معيار 'أكوما انتوسو' للغة الترميز الموسعة (إكس إم إل)[٧] لبيئة وثائق الأمم المتحدة (وأيّد ذلك فيما بعد مجلس الرؤساء التنفيذيين).

٤٢ - وعلى النحو المشار إليه في تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٦ (E/2017/55)، من المتوقع أن يؤدي اعتماد إطار للأمم المتحدة للتشغيل البيني الدلالي إلى تحقيق قدر كبير من الكفاءة في عمليات إدارة الوثائق. وسيجعل وثائق منظومة الأمم المتحدة مقروءة آليا، وسيحقق بالتالي مكاسب كبيرة في إنتاجية عمليات الترجمة من خلال تحسين الاتساق في الترجمة وخفض التكاليف، ومساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إعادة استخدام المحتويات بسهولة، والإنجاز الآلي لمهام التنسيق الشكلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسريع قدرات البحث المتعدد اللغات سيمكّن المستخدمين من الاطلاع على المعلومات المترابطة وتتبّع مختلف صيغ الوثائق وسيتيح لهم القيام بذلك. وتكنولوجيات الدلالات مناسبة بشكل مثالي لدعم تعدد اللغات، حيث إنها تيسر المواءمة الدقيقة للنصوص بلغات مختلفة، والتحديد الدقيق للسياق من أجل الاستخدام في الترجمة بمساعدة الحاسوب. وهناك فائدة أخرى تتمثل في نشر البيانات المتعدد القنوات، بما في ذلك زيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وثائق الأمم المتحدة.

٤٣ - وستوفر أيضا إتاحة الوثائق المقروءة آليا في شكل موحد غني دلاليا ميزة كبيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتطلب درجة كبيرة من التنسيق والتكامل، وآلية استعراض قوية، وإطارا متينا للسياسات القائمة على الأدلة وللمساءلة. وستشارك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الآن في تنفيذ المعيار الموحد لحفظ الوثائق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

٤٤ - وتدعم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا منسِّقةَ شؤون تعدد اللغات في جهودها المتواصلة من أجل اتباع نهج شامل ومنسَّق إزاء تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة. وشمل ذلك استكمال المنسِّقة لمصفوفة من الولايات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الإشراف وهيئات الخبراء، بما في ذلك التوصيات التي تنطبق على جميع كيانات الأمم المتحدة؛ وتحاورها المستمر مع شبكة جهات تنسيق شؤون تعدد اللغات وما تبذله من جهود لتنسيق أيام اللغات التي تحييها منظومة الأمم المتحدة؛ والقيام بقيادة المنسِّقة، وبمساعدة من إدارة شؤون الإعلام، بإنتاج شريط فيديو قصير عن تعدد اللغات يتاح في طائفة واسعة من اللغات على أن تستخدمه مجانا كيانات الأمم المتحدة في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز تعدد اللغات.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٨، ستُقدِّم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الدعم إلى منسِّقة شؤون تعدد اللغات في وضع إطار استراتيجي للسياسة العامة بشأن تعدد اللغات، ليكون نقطةً مرجعية لكيانات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها الرامية إلى إبراز أهمية تعدد اللغات، وستقود إنشاء منبر مخصص لتبادل المعلومات مع سائر كيانات الأمم المتحدة.

(٧) معيار نظام 'أكوما انتوسو' هو الآن معيار للغة الترميز الموسعة أواسيس (OASIS) للوثائق البرلمانية والمعيارية والقضائية وقد أنشأته في الأصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة.

رابعا – تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وكفاءتها واتساقها وتأثيرها

٤٦ – في عام ٢٠١٧، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إيلاء الأولوية القصوى لكفالة الاتساق في تنفيذ قراري الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ و ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية طلبا متزايدا من الحكومات على الدعم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستجابة للطلبات الواردة من أكثر من ١٠٠ دولة عضو، ركزت المجموعة على تقديم الدعم المتكامل والمتسق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في إطار نهجها المشترك في مجال التعميم والتسريع ودعم السياسات.

٤٧ – وواصل المنسّقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعم الحكومات في إدماج أهداف التنمية المستدامة في الأطر والميزانيات الوطنية، وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية، وفي قياس أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتحديث دليلها المرجعي في مجال التعميم[٨] بالاستناد إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. ويتضمن الدليل المرجعي المستكمل أدوات جديدة، ومعلومات عن تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وكذلك التمويل ووضع الميزانيات فيما يتعلق بالمستقبل. وعلاوة على ذلك، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة أدوات في مجال تسريع التنفيذ[٩] لدعم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وتتضمن مجموعة الأدوات منصة شبكية توفر مستودعا للأدوات التحليلية، من قبيل الحلول المتعددة القطاعات والشاملة، التي يمكن أن تساعد الحكومات في معالجة مسألة التكامل، وضرورة ألا يتخلف أحد عن الركب، والتنمية الواعية بالمخاطر التي تعالج أوجه الضعف وتعزّز القدرة على الصمود.

٤٨ – واستجابةً لما انطوت عليه خطة عام ٢٠٣٠ من دعوة إلى اتباع نهج متكاملة تشمل قطاعات وأهداف متعددة، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صندوق السياسات المشترك للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ من خلال السياسات المتكاملة[١٠]. ويرمي الصندوق الجماعي المشترك بين الوكالات إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة عن طريق الدعم السياساتي المتكامل. وهو يسعى إلى تقديم الدعم الحفّاز للبلدان المستفيدة من البرامج في مواجهة تحديات سياساتية معينة معقدة ومتعددة الأبعاد على نحو ما تحدده الحكومات.

٤٩ – وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها الرامية إلى تعزيز الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة دعما للتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وإلى تفعيل إطار عمل منظومة الأمم المتحدة المشترك

(٨) انظر: https://undg.org/document/mainstreaming-the-2030-agenda-for-sustainable-development-reference-guide-for-un-country-teams/.

(٩) انظر: https://undg.org/2030-agenda/sdg-acceleration-toolkit/.

(١٠) انظر: http://mptf.undp.org/factsheet/fund/IPS00.

لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنون ”عدم ترك أحد خلف الركب: المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة،“ الذي اعتمده المجلس في دورته في الربع الثاني من عام ٢٠١٦[١١].

٥٠ - وعلاوة على ذلك، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استجابةً للقرار ٢٢٦/٦٧ بوضع وإصدار توجيهات لجيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتماشى تماما مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، وتستند إلى البيانات والتحليلات المتينة، وتركز على النتائج والآثار[١٢]. وتدعم التوجيهات الجديدة المبدأ المشترك المتمثِّل في عدم تخلف أحد عن الركب وتشجع اتباع نهج متكاملة إزاء البرمجة تشمل الأبعاد الإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والحفاظ على السلام، بالاعتماد على التحليل المشترك وأطر التخطيط المتعدد السنوات. وتعكس الأطر البالغ عددها ٢٣ إطارا[١٣]، التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٧، التوجيهات الجديدة وكذلك المواءمة الكبيرة مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٥١ - واستمرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق تقدم في تنفيذ الولايات المحددة في القرار ٢٢٦/٦٧ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد أصبح نحو ٩٠ في المائة من أحدث جيل من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تم إطلاقها يشتمل على ناتج متعلق بالجنسانية، وفي الوقت نفسه ما زال مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أكثر مجال يحظى بالتركيز في برامج الأمم المتحدة المشتركة. وبغية مواصلة تعزيز العمل المنسق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قامت المجموعة بتحديث الموارد المتاحة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني كي يتسنى وضع أطر جديدة وتنفيذها.

٥٢ - وعقب إجراء استعراض عالمي لسجلات الأداء في مجال التوازن بين الجنسين من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتحديث هذه الأداة ومواءمتها مع خطة العمل المؤسسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعتمد سجل الأداء الجديد[١٤] على منهجية التقييم الذاتي من أجل تعزيز شعور أفرقة الأمم المتحدة القطرية بامتلاك زمام الأمور وتمهيد الطريق نحو تطبيق نهج تدريجي لتلبية متطلبات الأداء. واستُخدم سجل الأداء على نحو تجريبي في ستة بلدان[١٥] ووضع في صيغته النهائية في عام ٢٠١٧. وسيبدأ العمل بهذا السجل على النطاق العالمي في عام ٢٠١٨.

٥٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال التخطيط الاستراتيجي وضمان الجودة من أجل تشكيل جيل جديد من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتماشى مع غايات أهداف التنمية المستدامة

(١١) انظر https://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/CEB%20equality%20framework-A4-web-rev3.pdf.

(١٢) انظر https://undg.org/wp-content/uploads/2017/05/2017-UNDAF_Guidance_01-May-2017.pdf.

(١٣) لإريتريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وألبانيا والبرازيل وبنغلاديش وبوتسوانا وبيرو وتايلند وتشاد والجبل الأسود وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي والصومال وغامبيا وفييت نام ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية ومنغوليا وموزامبيق وهندوراس ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان متعددة).

(١٤) انظر: https://undg.org/programme/gender-equality-and-empowerment-of-women/gender-scorecard.

(١٥) أوزبكستان وبيلاروس وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

في البلد الذي يعمل فيه كل فريق قطري. وشاركت الأفرقة الإقليمية في حوارات بشأن السياسات مع الدول الأعضاء ومراكز الفكر والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، وشجعت أنشطة الدعوة التي تضطلع بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز المواقف فيما يتعلق بقواعد الأمم المتحدة وقيمها. وأسهم العمل المتسق الذي قامت به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي في دعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري لوضع خرائط طريق ولوحات متابعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتضمن معجّلات محددة لتنفيذ الأهداف.

٥٤ - وتمشيا مع بيان التعاون الذي اتفقت عليه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية في عام ٢٠١٦، جرى تعميق التعاون بين الأفرقة الإقليمية التابعة للمجموعة وآليات التنسيق الإقليمية، بما في ذلك عقد اجتماعات مدمجة ومشتركة. وقدمت الأفرقة الإقليمية الدعم أيضا في وضع أطر استراتيجية إقليمية تربط العمل في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأسهمت تلك الأطر الإقليمية الجديدة في تخطي العقبات التي كانت تعرقل الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والإنعاش في السياقات الهشة.

٥٥ - واسترشادا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن الحفاظ على السلام اللذين شددا على أهمية منع نشوب النزاعات، أصدرت الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي دراسة عالمية مشتركة بعنوان ”سبل تحقيق السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“[١٦]، تتضمن تحليلا لدور التنمية في منع نشوب النزاعات العنيفة. وتعززت الشراكة بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي بدرجة أكبر بفضل توثيق التعاون بينهما في البلدان المتضررة من النزاع والهشاشة. وبدأ كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والتنمية والسلام[١٧]، وهي جهد مشترك يهدف إلى توفير ٤,٢ ملايين دولار لإنشاء منابر مشتركة لمواءمة العمليات القطرية في باكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال وغينيا - بيساو والكاميرون واليمن.

٥٦ - ومن أجل دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إقامة تحالفات فعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساعدة على تحقيق نتائج برنامجية أفضل، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات شديدة الأهمية بشأن الاتصالات والدعوة. ونتيجة لهذا الجهد، زادت حصة الأفرقة القطرية التي تشتمل على أفرقة اتصال مشتركة لتنسيق موارد الاتصالات وتقاسمها على الصعيد القطري لتصل إلى ٩٧ في المائة، في حين ارتفعت حصة الأفرقة القطرية التي تطبق استراتيجيات اتصال مشتركة إلى ٧٩ في المائة.

٥٧ - وبغية زيادة تعزيز الرصد الفعال للنتائج، استمرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تحسين نظام إدارة المعلومات الذي يتتبع بصورة منهجية البيانات المتعلقة بنتائج التنسيق التي يتم جمعها من ١٣٠ فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأصبح هذا النظام، في سنته الثالثة، أداة رئيسية لتقييم التقدم المحرز بشأن الاتساق والتنسيق على الصعيد القطري. وزادت المجموعة من توافر البيانات المفتوحة وسهولة الوصول إليها، حيث أتاحت لجميع الكيانات الأعضاء فيها إمكانية الوصول إلى هذا النظام وأتاحت

(١٦) انظر: http://hdl.handle.net/10986/28337.

(١٧) انظر: http://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/the-humanitarian-development-peace-initiative.

مجموعات رئيسية من البيانات للاطلاع العام على موقعها الشبكي[١٨]. واستجابة للقرار ٢٢٦/٦٧ وبالنظر إلى تزايد عدد مجالس الإدارة في الأمم المتحدة التي تطلب من كيانات منفردة رصد المساهمات والنتائج على نطاق المنظومة وتقديم تقارير عنها، فستصبح البيانات المفتوحة أداة رئيسية لإحداث التحول في المستقبل.

٥٨ - ومن أجل تعزيز نظام المنسقين المقيمين وتحسين التعاون والمساءلة على المستوى القيادي على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالأداء المشترك، شرعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع منهجية لإنشاء نظام جديد لإدارة أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. فسيبدأ تشغيل منصة إلكترونية في عام ٢٠١٨ لتمكين المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية من جمع تعقيبات النظراء من جميع الاتجاهات. وفي إطار الاستجابة للقرار ٢٢٦/٦٧ ومن أجل ضمان تمتع المنسقين المقيمين بالموارد المستقرة والقابلة للتنبؤ التي يحتاجون إليها للاضطلاع بولاياتهم بفعالية، واصلت المجموعة تنفيذ الترتيب العالمي لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة في إطار دعمها لنظام المنسقين المقيمين.

٥٩ - وفي إطار التزام الأمين العام بزيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أُخرجت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين وأعيد تشكيلها برئاسة نائبة الأمين العام، بهدف زيادة قدرتها على الإرشاد وتوفير قدر أكبر من التوجيه والإشراف والمساءلة على الصعيد الاستراتيجي فيما يتعلق بالإسهام الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة في خطة عام ٢٠٣٠. وقرر الأمين العام أيضا تغيير اسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كي يعكس الطابع الشامل والمتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وحجم طموحها.

خامسا - تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦٠ - بعد القرار الذي اتخذته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المتعلق باعتماد منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٥ وإنشاء مشروعٍ على نطاق المنظومة بتمويل مشترك في هذا الصدد في عام ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة CEB/2006/3)، ما زالت المؤسسات الأربع والعشرين التي نفذت المعايير المحاسبية الدولية تتلقى كلها آراءً غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات. وتبين النتائج قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، التي لا تزال تتطور من خلال التغييرات التي تُدخل على المعايير بانتظام من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وتحسين الشفافية والمساءلة.

٦١ - وتركز الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق الفوائد المتوخاة من تنفيذ هذه المعايير، بما في ذلك زيادة إمكانية المقارنة بين سياسات الإبلاغ المالي وممارساته على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦٢ - وكان أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٧ هو استمرار تواصل فرقة العمل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يواصل تحديث المعايير وإصدار التوجيهات استجابة لاحتياجات المستخدمين والبيئات

(١٨) انظر: https://ims.undg.org/.

المتغيرة. وتشتمل الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها فرقة العمل على رصد عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والإحاطة علما بالإصدارات الجديدة والمشاريع المقبلة، وتقديم التعقيبات إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، استعرضت فرقة العمل ورقات التشاور ومسودات العرض التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجالات الإبلاغ المالي عن مصنفات التراث في القطاع العام، ومحاسبة الإيرادات والمعاملات غير التبادلية، والأدوات المالية. واختتمت فرقة العمل أيضا عملها بشأن توحيد منهجية تقييم الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والعوامل الرئيسية لتقييم الالتزامات.

٦٣ - ولا يزال الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة يقدم الدعم لفرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة من خلال تيسير اجتماعاتها واتصالاتها باللجان الرفيعة المستوى ومراجعي الحسابات الخارجيين، ورصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل نشط، وتنسيق مختلف أشكال الإبلاغ المالي الممتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم الإرشاد والدعم في المجالات ذات الاهتمام الخاص التي تحددها فرقة العمل.

سادسا - تحسين الشفافية والمساءلة

٦٤ - ظل مجلس الرؤساء التنفيذيين يولي الأولوية في عام ٢٠١٧ لتعزيز الشفافية في الأنشطة التي يضطلع بها والمساءلة عنها، ومواصلة الحوار المباشر والموضوعي مع الدول الأعضاء، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قراريها ٢٨٩/٦٤ و ١٧/٦٩. وسعيا لتسهيل التواصل مع الدول الأعضاء، نُظمت جلسات إحاطة وحوار طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثناء الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨ المعقودة في بداية آذار/مارس، قدم رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحاطة للدول الأعضاء بشأن إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنسيقها. وفي سياق هذا الجزء أيضا، تواصلت نائبة رئيسة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء بشأن إنشاء مكتب دعم إداري مشترك لكي يعمل بوصفه نظاما. وفي حزيران/يونيه، قدمت أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين بالنيابة إحاطة رسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الأعمال التي اضطلع بها مجلسها وآلياته الفرعية في عام ٢٠١٦، وأطلعته على أنشطة مجلسها في عام ٢٠١٧. وفي حزيران/يونيه أيضا، عرضت الأمينة بالنيابة الأنشطة الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين على لجنة البرنامج والتنسيق، عملا بالتكليف الصادر إليها، وعرضت على اللجنة أيضا الإطار الاستراتيجي لمجلسها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦٥ - وفي مجال البيانات، استمر النشر السنوي لبيانات الموارد المالية والبشرية على نطاق المنظومة على الموقع الشبكي للمجلس في عام ٢٠١٧. وخلال هذه الفترة، بدء تشغيل منصة جديدة لإدارة البيانات من أجل تحسين جمع البيانات وتلبية احتياجات الإبلاغ الخاصة بأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتوفر عملية تقديم البيانات والتحقق منها الآن مزيدا من الثقة في نوعية البيانات التي يتم جمعها. ومن المقرر أن يتم في عام ٢٠١٨ تشغيل منصات جديدة، تتيح لأول مرة خاصية تحليل البيانات وتوضيح البيانات بالرسوم البيانية للجمهور الأوسع.

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن المرحلة الثانية من إنشاء المنصة الشبكية لمختبر الأمم المتحدة

للابتكار في مجال البيانات[١٩]. وتوفر المنصة لمحة عامة عن سلسلة حلقات العمل المعنونة ”مختبر الابتكار في مجال البيانات“ وتسهل تبادل المعارف المتعلقة بمشاريع البيانات المنبثقة من حلقات العمل.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، يتيح فهرس بيانات منظومة الأمم المتحدة، المتاح للجمهور[٢٠]، الوصول إلى البيانات من نقطة واحدة تغطي النطاق الكامل لولايات المنظمة. ولا يزال حجم هذه المنصة يزداد انطلاقا من البيانات الوصفية المستخرجة من مجموعات البيانات الخاصة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتي يتجاوز عددها الحالي ٣ ٠٠٠ مجموعة بيانات تغطي أكثر من ٥٠ مجالا مواضيعيا.

سابعا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

٦٨ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين الإسهام، من خلال هيئاته الفرعية، في برنامج عمل كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٦٩ - وواصلت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا مشاركتها المعتادة في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل.

٧٠ - وبالإضافة إلى مشاركة شبكة الموارد البشرية في العمل التعاوني المتعلق بتنفيذ مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد للأمم المتحدة، المبينة في الفرع الرابع أعلاه، تعاونت الشبكة، عن طريق فريقها الميداني، مع اللجنة بشكل وثيق بشأن مسائل منها استعراض تصنيفات مراكز العمل حسب المشقة والاستحقاقات الميدانية الأخرى.

٧١ - وفي عام ٢٠١٧، واصل كل من مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة تعاونهما وتحاورهما المستمرين لوقت طويل، وذلك أساسا من خلال المشاورات التي جرت أثناء تحديد الاختصاصات المتعلقة بإعداد تقارير الوحدة وأثناء إعداد التقارير نفسها. وقد تشاورت الوحدة مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن الاختصاصات المتعلقة بتقريرها المقرر إعداده بشأن استعراض متطلبات إبلاغ الجهات المانحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأثناء إعداد تقريرها المعنون ”استعراض سياسات السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة“ (JIU/REP/2017/3). وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في سياق المناقشة التي دارت في دورتها الثالثة والثلاثين بشأن النهج الجديدة لتقديم الخدمات، إحاطة من رئيس الوحدة عن النتائج الواردة في تقريره المعنون ”خدمات الدعم الإداري: دور مراكز الخدمات في إعادة تصميم عملية تقديم الخدمات الإدارية“ (JIU/REP/2016/11).

٧٢ - وفي عام ٢٠١٧ أيضا، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، العمل مع مجلس مراجعي الحسابات وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عن طريق مشاركة الفريق في اجتماع عقدته الشبكة بشأن التطورات في مجال المراجعة الخارجية للحسابات.

(١٩) انظر: https://data-innovation.unsystem.org/.

(٢٠) انظر: http://www.undatacatalog.org/.

ثامنا – الاستنتاجات

٧٣ – على مدار عام ٢٠١٧، ساهم مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل منهجي في الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق في طائفة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية في إطار دعم الولايات والأولويات الحكومية الدولية. ومع استمرار تزايد درجة تعقيد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، سعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها في إطار دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتشجيع التعاون على نطاق المنظومة في إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعة نتائجها، وتعزيز فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتحسين وتطوير المهام الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة.